

حساب تويتر لـ (مطالبة وزارة الأوقاف بمنح تصاريح الدروس وغيرها لأهل السنة)

| ورسالة خاصة إلى وزير الأوقاف والشؤون الدينية |

13/3

https://twitter.com/MeraomanClaim

في ظل الحظر الذي تفرضه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان منذ عدة سنوات على أهل السنة والجماعة (السلفيين خاصة) فيما يخص الحصول على تصاريح الدروس والخطابة، وتمثل هذا الحظر على النحو التالي:

الذين المالفيين) - الذين لا يعملون في الوزارة أئمة أو وعاظ - عدم منحهم التصاريح الجديدة عند تقديم الطلب عليها حسب المعمول به سابقاً ، رغم رغبة هؤلاء في الحصول على هذه التصاريح الرسمية من عليها حسب المعمول به سابقاً ، رغم رغبة هؤلاء في الحصول على هذه التصاريح الرسمية من أجل إلقاء الدروس والمحاضرات والمواعظ والخطب من خلال المساجد والمنابر وفق الآلية المتبعة ، وذلك نفعاً للناس ورغبة فيما عند الله من الأجر من القيام بواجب الدعوة إلى الله أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر كما أمر الله عز وجل في قوله: {وَلْتَكُنْ مَنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الله الْخَيْرُ وَيَامُرُونَ بِالمُعْرُوف وَيَنْهَوْنَ عَنْ المُنْكَرِ وَالْولْبَكَ هُمْ المُقْلِحُونَ} [آل عمران: ١٠٤] ، وذلك في ظل النقص الشديد لعدد الوعاظ من وزارة الأوقاف مع الزيادة المضطردة في عدد السكان وازدياد عدد المساجد المنتشرة في مختلف مناطق ومحافظات السلطنة، وفي ظل انتشار المعاصي والمنكرات والفتن وما صاحبها ؛ بسبب برامج التواصل الاجتماعي المختلفة وغيرها، وبسبب قلة الوعي الديني والخطاب العقلاني والذي أدى إلى انجرار كثير من الناس وراء النعرات الطائفية والعصبية والدعوات المارقة والضالة للخروج عن طاعة ولي الأمر والعصيان وغير ذلك من الأمور التى تهدد أمن واستقرار بلدنا.

٢. تمثل هذا الحظر أيضاً في امتناع وزارة الأوقاف ومنذ عدة سنوات وإلى الآن عن تجديد التصاريح المنتهية لمن كان عنده تصريح رسمي من الوزارة سابقاً من المشايخ أو العلماء وطلبة العلم من أهل السنة بدون سبب أو تفسير واضح ومنطقي من الوزارة.

ورغم كثرة المطالبات والمخاطبات والتي لم تجد إلى الآن آذاناً صاغية أو رداً رسمياً شافياً من وزارة الأوقاف مما جعلنا نُنشئ هذا الحساب على تويتر لمطالبة الوزارة (بالعدل) في المعاملة وإعادة منح هذه التصاريح سواء لمن تقدم لطلب تصريح جديد، أو ممن تقدم لطلب تجديد التصاريح المنتهية فهؤلاء العلماء والمشايخ وطلبة العلم من أهل السنة يرغبون كما يرغب غيرهم في المساهمة في خدمة دينهم ووطنهم دعوةً ونصحاً وإرشاداً حرصاً منهم على بناء وطنهم ومجتمعهم ونشراً للخير ورغبةً منهم في نيل الأجر والثواب من الله وعملاً منهم بقوله تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قُولاً ممنَّنْ دَعَا إِلَى اللَّه وَعَملَ صَالحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنْ المُسلمينَ} بقوله تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قُولاً ممنَّنْ دَعا إِلَى اللَّه وَعَملَ صَالحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنْ المُسلمينَ} ولو آية»، وأيضاً كما قال في في الحديث نبيهم في حيث قال كما في صحيح البخاري: «بلّغوا عني ولو آية»، وأيضاً كما قال في في الحديث الصحيح أيضاً: « نَضرً اللهُ امراً سمعَ مناً شيئاً فبلَّغُ أوْعَى من سامع » وغيرها من الأحاديث الشريفة.

فكلنا إذن مأمورون بالدعوة إلى الله وتبليغ دين الله كلٌ حسب علمه وقدرته وإمكانياته واستطاعته وليس ذلك مقصوراً على أحد دون أحد أو طرفاً دون الآخر ، فكلنا نسعى إلى تبليغ دين الله طمعاً في رضاه والفوز بجنته ، وكلنا حريصين في نفس الوقت على خدمة هذا الوطن وعلى رُقيّه ورفعة شأنه ، لذلك فلا ينبغي أن يُمنع أهل الخير عن المساجد والمنابر ، ويُمنعون من الدعوة إلى الله ونشر الخير في الأمة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل انتشار الفساد والفتن .

فما قامت به - ولا تزال - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية للأسف الشديد بتقييد الدعوة إلى الله في المساجد إلا من خلال هذه التصاريح ، وفي نفس الوقت تمتنع عن الموافقة على هذه التصاريح ولا تسمح للعلماء والمشايخ وطلبة العلم من أهل السنة (السلفيين تحديداً) عن إلقاء الدروس والمحاضرات والخطب وذلك منذ عدة سنوات وحتى كتابة هذه السطور بدون سبب ولا تفسير ليؤسفنا ويحزننا في نفس الوقت ، مع علمنا أن هذه التصاريح ما زالت تُعطى

وتُجدّد لفئة معينة لكل من تقدم بهذا الطلب للحصول عليها - بشرط أن لا يكون من أهل السنة وعلى منهج السلف تحديداً - وإن لم يكن هذا الأمر مُعلَناً من وزارة الأوقاف ولكن هذا هو الواقع وهو يشهد بذلك ، ولذلك تُعطى وتُمنح هذه التصاريح فقط لمن تريدهم وزارة الأوقاف أو المديريات التابعة لها أو من يرتضاهم المسؤولون القائمون عليها ، ولكن من كان ينتمي إلى أهل السنة والجماعة وما عليه منهج السلف الصالح فإنه يُمنع من الدعوة إلى الله ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المساجد واعتلاء المنابر بدون تصريح وإن قدّم على هذا التصريح لا يُتم الموافقة على هذا الطلب .

بل قد وصل الحال في بعض الأحيان إلى أن يتم منع الحصول على تصاريح حتى لتدريس وتعليم القرآن الكريم في المساجد واقتصارها فقط في الإجازة الصيفية لفترة محددة وعلى بعض المساجد فقط وليس في جميع المساجد وأيضاً اقتصارها على أشخاص محددين ، في الوقت الذي ندعو فيه وزارة الأوقاف إلى حثّ جميع الأئمة في جميع المساجد وترغيبهم وتحفيزهم في فتح المجال لهم ولغيرهم في تدريس القرآن الكريم كلٌ في مسجده ومنطقته وحسب قدرته وإمكانياته وعلى طوال العام ولا يقتصر في الإجازة الصيفية فقط ، فعلى الرغم من تقديم الطلبات على هذه التصاريح وغيرها إلا أنه للأسف الشديد إما أنه لا يتم عرض هذه الطلبات على اللجان المختصة بهذا الأمر بسبب إخفاء بعض المسؤولين في الوزارة والمديريات هذه الطلبات عن اللجنة أو ربما تُعرض على اللجان ولكن يكون مصيرها دائماً الرفض دون إبداء أي سبب.

بل قد وصل الأمر أيضاً إلى أن يتم منع الدعاة وطلبة العلم من قراءة كتاب رياض الصالحين للإمام النووي في المساجد بعد صلاة العصر بدعوى عدم وجود تصريح ولكن ليس منع الجميع طبعاً ، بل فقط منع من كان من أهل السنة وعلى منهج السلف كما هو حاصل ومشاهد ونحن نشأنا ومنذ صغرنا ونعومة أظفارنا وهذا الكتاب يُقرأ في المساجد بعد صلاة العصر حتى بدون وجود تصريح ولا يوجد أي مشكلة ، فما هي المشكلة في قراءة حديث رسولنا صلى الله عليه وسلم حتى يشترط وجود تصريح لهذا الأمر؟! عجباً والله!

فقد يتطوع أي أحد سواء إمام أو غيره من الحاضرين من طلبة العلم ويقرأ في هذا الكتاب الذي جمع فيه الإمام النووي -رحمه الله- أحاديث نبوية متنوعة من كلام سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام، فحتى هذه مُنعت؟!!

بل قد بلغ السيلُ الزبى عندما منعت وزارة الأوقاف أو المسؤولين المنتسبين إليها في المديريات منعوا بعض الأئمة الذين يعملون في وزارة الأوقاف –السلفيين خاصة – عن إلقاء الدروس والمحاضرات والمواعظ وحتى قراءة رياض الصالحين بعد صلاة العصر أو أي كتاب في الفقه أو غيره بحجة أنه تم تعيينهم أئمة وليسوا وعاظاً ولا يحق لهم أن يعظوا الناس أو يدعوهم ويُذكّروهم بالله – يا سبحان الله – ..!

وأيضاً طال هذا المنع حتى الأئمة والوعاظ المصرحين من وزارة الأوقاف فقد مُنعوا عن إلقاء المحاضرات والمشاركة في الملتقيات والفعاليات التي تقام في الجامعات الخاصة والكليات والمدارس ولو حتى بطلب من تلك الجامعات والكليات ، بل وقد تواصل بعض المسؤولين في هذه المديريات وقاموا بثني تلك الجامعات والكليات عن الاستمرار في إقامة هذه المحاضرات رغم الإعلان عنها بحجة أن هؤلاء من المنتسبين لوزارة الأوقاف ولا يحق لهم المشاركة في أي فعالية أو ملتقى ولا يوجد لهم تصريح أو موافقة بذلك .

بل أكثر من ذلك ، فقد طال هذا المنع حتى أولئك الذين يعملون أئمة وخطباء رسميين ومصرحين في جوامع السلطان قابوس بديوان البلاط السلطاني (هذا المنع لمن كان من أهل السنة وعلى منهج السلف خاصة) ، فقد منعوا أيضاً من إلقاء الدروس والمواعظ والخطب وقراءة حتى رياض الصالحين في الجوامع والمساجد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بحجة أنهم ليس لديهم تصاريح رسمية من وزارة الأوقاف.

بل حتى الوعاظ المصرحين من وزارة الأوقاف لم يَسْلَموا، فقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتحديد كتاب معين يسمى بكتاب الأُطُر وعلى جميع الوعاظ من أهل السنة السلفيين خصوصاً - لأنهم من يتم متابعتهم والتشديد والتضييق عليهم وإلزامهم - عليهم الالتزام بالعناوين والمواضيع التى وردت في هذا الكتاب فقط،

فقد تم اختزال الدين كله في هذا الكتاب الصغير فلا يحق لأي واعظ أن يتكلم أو يدعو أو يُذكّر الناس إلا بما جاء في هذا الكتاب من مواضيع، فهل يُعقل هذا ؟!

صدق الشاعر حيث قال:

لمثل هذا يذوبُ القلبُ من كمد إن كان في القلب إسلامٌ وإيمانُ

هل يُعقل أن حلَق تعليم القرآن الكريم للصغار أو الكبار وقراءة رياض الصالحين بعد صلاة العصر يحتاج إلى تصريح رسمي؟ وإذا ما قدّم أحدهم من أهل السنة على طلب للحصول على هذا التصريح يتم تجاهل طلبه أو يتم رفضه؟!

وهل يُعقل أيضاً أن الذي يعمل بوظيفة إمام مسجد في وزارة الأوقاف لا يحق له عمل دروس أو محاضرات ولا قراءة من كتاب رياض الصالحين أو أي كتاب غيره بحجة أن وظيفته إمام وليس واعظ؟!

وهل يُعقل أيضاً أن يُمنع الأئمة والوعاظ المصرحين من وزارة الأوقاف - إن كانوا من أهل السنة وعلى منهج السلف - من المشاركة في الملتقيات والفعاليات وإلقاء المحاضرات في المجامعات والكليات والمدارس، بل وملاحقتهم ومنعهم حتى ولو كانت هذه المشاركة بطلب من تلك الجامعات والكليات والمدارس بحجة أن هؤلاء يعملون في وزارة الأوقاف ولا يحق لهم المشاركة في أي فعالية أو ملتقى بدون تصريح مع أنه في بعض الأحيان من يحدد عنوان وعناصر ومضمون المحاضرة أو تلك المشاركة هى الجامعة أو الكلية أو المدرسة نفسها .!!

وهل يُعقل أن يطال هذا المنع حتى الأئمة والوعاظ الذين يعملون بوظيفة إمام وخطيب في جوامع السلطان قابوس بديوان البلاط السلطاني، وهذا المنع فقط لمن كان من أهل السنة وعلى منهج السلف، مع علمنا أن هناك من يعمل بوظيفة إمام وخطيب بديوان البلاط السلطاني وهو يخطب ويرتجل الخطبة -دون تقيد بخطبة الأوقاف الرسمية- بل ويُفتي ويلقي محاضرات ودروس ويخطب الجمعة في الجوامع والمساجد التابعة لوزارة الأوقاف بل ويشارك في الملتقيات والفعاليات في الجامعات والكليات وغيرها دون منع أو إيقاف؟

وهل يُعقل أيضاً أن يُلزم الواعظ المُعيَّن في وزارة الأوقاف بكتاب الأُطُر فقط ولا يحق له الخروج عنه وكأن الدين كله فيه؟؟!

هل صرنا اليوم في زمن يتعامل فيه مع المواطنين على أساس انتمائهم ومذهبهم ومنهجهم واعتقادهم ونحن في بلد السلام والتعايش والتسامح والتعدد المذهبي؟؟!

فلماذا يا وزارة الأوقاف بدل التقييد بهذا الكتاب وبهذه العناوين والمواضيع في هذا الكتاب للذا لا يكون هناك عناوين مثلا تمثل خطوط حمراء يجب على الإمام أو الواعظ أو المحاضر ألا يتجاوزها على سبيل المثال لا الحصر:

(ولي الأمر مثلا) لا يجوز الإنكار عليه علانية سواء في المحاضرات والدروس والخطب وغيرها ولا التكلم عنه بسوء، وأيضاً (البُعد عن المواضيع التي تثير الطائفية والعصبية والمذهبية والكراهية بين أفراد المجتمع) وغير ذلك من المواضيع ، وأما ما سوى هذه المواضيع المحظورة - التي يتم تحديدها - فللإمام أو الواعظ أو الخطيب اختيار المواضيع والعناوين التي تناسب كل منطقة بحسب الحاجة وبحسب الزمان والمكان الذي يتناسب ، فهذا هو الأنسب والأصلح لا أن يتم تقييدهم بكتاب معين ومواضيع معينة فهذا يتنافى مع الحكمة والمنطق ومما لا يرتضاه العقل ولا تقر به الأنظمة والقوانين.

أَذَكَّرُ القائمين والمسؤولين في وزارة الأوقاف والمديريات التابعة لها وغيرهم ومن خلف هذه القرارات المُجحفة وغيرها بقول الله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا} [البقرة: ١١٤]

فأي خراب أعظم من منع ذكر الله في المساجد من خلال منع حلق القرآن الكريم؟ وأي خراب أعظم من منع قراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساجد؟ وأي خراب أعظم من منع الدروس والمواعظ والخطب إلا من أشخاص معينين يكونون على توجه وفكر ومذهب معين فقط؟ وأي خراب أعظم من منع أئمة المساجد الرسميين من إلقاء الدروس والمواعظ وقراءة كتاب رياض الصالحين أو غيره من الكتب المفيدة النافعة بعد صلاة العصر بحجة أنهم أئمة وليسوا وعاظاً؟

وأي خراب أعظم من منع العلماء والمشايخ وطلبة العلم من إلقاء الدروس والمواعظ بحجة عدم وجود تصريح وأنتم تمنعونه عنهم وترفضون منح وتجديد هذه التصاريح لهم؟؟

وأي خراب أعظم من منع الأئمة والوعاظ من المشاركة في الملتقيات والفعاليات وإلقاء المحاضرات في الجامعات والكليات والمدارس بل وملاحقتهم ومنعهم حتى ولو كانت هذه المشاركة بطلب من تلك الجامعات والكليات والمدارس بحجة أن هؤلاء يعملون في وزارة الأوقاف ولا يحق لهم المشاركة في أي فعالية أو ملتقى بدون تصريح من الأوقاف؟!

وأي خراب أعظم من منع حتى الأئمة والوعاظ من أهل السنة السلفيين الذين يعملون في جوامع السلطان قابوس بديوان البلاط السلطاني من إلقاء الدروس والمحاضرات في الجوامع والمساجد التابعة لوزارة الأوقاف، وما المشكلة في ذلك؟!

وأي خراب أعظم من تقييد الدين كله واختزاله فقط في كتاب الأُطُر ومنع ما سواه ؟؟! إننا على يقين أن من يقرأ هذا الكلام سيتفاجأ بما ذُكر فيه وكأننا لسنا في سلطنة عمان بلد الشموخ والعز ، بلد الإخاء والسلام والتسامح والتعدد المذهبي ، وقد كان من أقوال صاحب الجلالة حفظه الله: لقد فُطرنا في هذا البلد ولله المنة والحمد على السماحة وحسن المعاملة ونبذ الأحقاد ودرء الفتن والتمسك بالأعراف والقيم القائمة على الإخاء والتعاون والمحبة بين الجميع ، فأين أنتم يا وزارة الأوقاف عن أقوال قائدنا؟؟!

فإن كنتم يا وزارة الأوقاف لا تعلمون بما يحصل في أروقة وزارتكم وما يصدره المسؤولون هناك ، وما يصدره أيضاً بعض المتنفذين وأصحاب القرار في المديريات التابعة لكم من قرارات منجحفة في حق أهل السنة السلفيين تحديداً فتلك مصيبة وإن كنتم تعلمون وتسكتون وتقرون بذلك فالمصيبة أعظم ، ونحن نُشهد الله على صدق ما ذكر في هذه الرسالة وأن هذا حاصل وواقع ومنذ عدة سنوات وقد آثرنا السكوت طوال تلك السنين لعل الله يُحدث بعد ذلك أمراً ، وأن الوزارة قد تعدل عن قراراتها وأن تعطي أهل السنة حقهم ولا تضيق عليهم

في نشر الخير كل هذا التضييق الذي نفاجاً به يوماً بعد يوم وهو في ازدياد لا ندري إلى متى ، على الرغم من التواصل مع المسؤولين في الوزارة حول بعض القرارات المجحفة الصادرة من الديريات إلا أن الوزارة آثرت الصمت ونأت وتخلت عن مسؤوليتها وقالت أن هذا شأن داخلي يحلها الأئمة والخطباء والوعاظ مع مديرياتهم ، وبعد كل هذا وأكثر وبعد أن رأينا أن البعض استغل هذا الأمر من أجل بث بذور الفتنة والشقاق فيما بيننا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي كان لزاماً علينا أن نتدارك هذا الأمر قبل أن يستفحل وتغرق السفينة بمن فيها ، ونقوم بدورنا في لَجْمِ هذه الفتنة حتى ننعم بالأمن والأمان في بلدنا وحتى لا نَمُر بما مرت به دول الجوار الذي عصفت بهم الثورات والفتن وما أتبعه من خراب ودمار وهلاك العباد

فمن منطلق الحرص والمسؤولية أذكركم بحديث رسول الله على عندما دخل على زَيْنَبَ بِنْت جَحْش فَزعًا يَقُولُ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْترَبَ ... إلى آخر الحديث ، فَقَالَتْ زَيْنَبُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه أَنَهْلكُ وَفينَا الصَّالَحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثْرَ الْخَبَثُ".

نعم فإذا كثر الخبث يهلك الناس أجمعون والصالحون منهم، ثم يبعثون بعد ذلك على نياتهم فالأمر جدَّ خطير وليس بالهين حتى يتم التساهل بهذا ويمنع الخير وأهل الخير ويترك الفساد وأهل الشر ، لأنه بهذا المنع ينتشر الشر والفساد وتعمُّ الرذائل والفتن في المجتمع ، وعندها يحل العقاب والعذاب من الله، وهذا ما يدل عليه قوله تعالى: {ألَمْ يَرَوْا كُمْ أَهْلَكْنَا من قَبْلهم مِّن قَرْن مَّكَنَّ اللهُ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الانْهَار تَجْري من تَحْتِهِم فَاهْلكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا من بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِين} [الأنعام: ٢]

ألا تلاحظون ما آلت إليه الأمور في بلادنا في السنوات الأخيرة من أزمة اقتصادية طاحنة في البلاد وقلة في الموارد وتراكم في الديون وقلة في الوظائف وتوقف للترقيات والعلاوات ورفع للضرائب والرسوم والخدمات وكثرة الأعاصير وما صاحبها من هلاك الأرواح والممتلكات والبنى التحتية وغيرها ألا تراجعون أنفسكم وتتفكروا في حالكم أين الخلل بعد أن كنا نعيش في رخاء ونعيم؟؟!

إنها الذنوب والآثام، وليس هناك دواء أنجح ولا أنجع إلا بالإيمان بالله والعمل الصالح ونشر الخير وتعميمه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر لا أن يُمنع أهل الخير من المساجد والمنابر ويُترك أهل الفساد والشر، فالخير كله بيد الله عز وجل ليس بيد أحد سواه فهو القادر أن يبسط الرزق ويقبض، لذلك إذا أردنا الخير لهذه البلاد علينا أن نعمل بقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ لِيسَالُ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقُوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأُرْضِ} [الأعراف: ٩٦]

ولذلك نتعجب كل العجب عندما يأتي من يحمل نفسه ويغلّب جانب الخير ويقوم بالدعوة إلى الله في المساجد أمراً بالمعروف أو نهياً عن المنكر أو يصعد المنبر خطيباً أو يقرأ رياض الصالحين بعد صلاة العصر بدون تصريح من وزارة الأوقاف فإنه يتم استدعاؤه والتحقيق معه ومنعه وإيقافه وكأنه ارتكب جرماً ما ولا حول ولا قوة إلا بالله ، مع العلم أن غيرهم – أي غير السلفيين - يجتمعون ويلقون الدروس والمواعظ والخطب ويتنقلون في المساجد ويقرأون من مختلف الكتب دون منع أو إيقاف .

مما يجعل الواحد منا يتساءل ما الهدف من هذا المنع والتضييق للسلفيين جميعا ودون استثناء وما هذا التمييز والتفرقة في التعامل رغم أننا في بلد التسامح والتعايش والسلام والتعددية المذهبية بلدنا الطيّب الذي نحن جميعاً فخورون به وبقائده مولانا صاحب الجلالة - حفظه الله ورعاه - والذي أرسى دعائم المحبة والسلام والتسامح بين مختلف شرائح وطوائف المجتمع المختلفة على أسس متينة ، ونحن بدورنا نُكن لكل مواطن على هذه الأرض الطيبة كل التقدير والاحترام مهما اختلف عنا أو اختلفنا عنه مما يجعلنا نلتزم تجاه بعضنا البعض بالمسؤولية التامة والاحترام المتبادل لا نتعدى ولا نعتدي على أحد، فكنا مسلمون وننبذ كل ما من شأنه يؤدي إلى شق الصف واللحمة الوطنية ويزرع الكراهية والعنف والبغضاء بين أفراد المجتمع .

فرسالتنا واضحة ومطلبنا مشروع وحقنا محفوظ بما تكفله القوانين والأنظمة في السلطنة بعيداً عن المناكفات والمزايدات والمساومات فكلنا أبناء بلد واحد نحب هذا البلد ونشعر بانتمائنا له ونحافظ عليه وعلى منجزاته ومقدراته ومكتسباته ولا يُزايد علينا ولا يُساومنا عليه أحد سواء في وطنيتنا وانتمائنا له أو في طاعة ولي أمرنا ، فهذا هو ديننا وفطرتنا مما يجعلنا نعيش في سلام ووئام وانسجام مع كل طوائف وشرائح المجتمع المختلفة.

وما نؤكده أيضاً أنه لا علاقة لنا بما يحصل خارج بلادنا من طائفية أو فتنة مقيتة أو بما يحصل من بعض ممن ينتسب إلى دعوتنا في الداخل فدعوتنا السلفية قائمة على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة وهي صافية بيضاء نقية ندعو إلى الله على بصيرة ، قال الله تعالى: {قُلْ هُذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّه عَلَى بَصِيرَة أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: ١٠٨]

لذلك فنحن لا نسمح لأحد بيننا أن يبث فينا بذور الفرقة والشقاق والخلاف سواء من الداخل أو من الخارج ونحن جميعاً ندعو إلى طاعة ولي أمرنا في المنشط والمكره والالتفاف حوله والدعاء له فهذا ما يمليه علينا ديننا الحنيف السمح.

فنداؤنا إلى وزارة الأوقاف أن تُعيد النظر في هذا الأمر وأن لا تجعل هذه التصاريح وهذا المنع وهذا التضييق حكراً على فئة معينة دون غيرها على أساس طائفي أو على أساس العقيدة أو الانتماء -كما هو ظاهر الآن ومشاهَد- فكلنا سواسية في هذا البلد ، فاستمعوا من كل الأطراف ولا أحد يدعي الكمال فالكمال لله وحده ، ولا يُمنع من إبداء الرأي والنصيحة، فهؤلاء هم المشايخ والعلماء وطلبة العلم بينكم اسمعوا منهم لا من غيرهم وخذوا المعلومة الصحيحة منهم لا من غيرهم ، فلا تصغوا ولا تستقوا معلوماتكم من أفراد مؤلبون ومشوهون ومحرضون فإنما هم يريدون فتنة وإثارة الشحناء والبغضاء والكراهية في مجتمعنا شاؤوا أم أبوا، بل يحاول البعض منهم أن يصادروا الفكر بما يفرضوه قسراً من خلال أفكارهم وآرائهم وقراراتهم ومن خلال فَرض أناس منتسبين لأهل السنة ليسوا أهلاً لتصدر مجالس العلم فضلاً عن تصدر الفتوى استغلوا المساحة الكبيرة التي اعطيت لهم في القنوات والإعلام ومُنعت عن غيرهم فخلطوا الحابل بالنابل والغث بالسمين فبدل أن يَبنوا هَدموا.

فهذه المجالس لها أهلها وناسها فكيف يُؤتى بأشخاص ليس لهم باعٌ في طلب العلم ولا أهلاً للفتوى ويتصدرون هذه المجالس ويأخذوا يُنظرون ويتكلمون في أمر العامة من خلال القنوات والإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة والتي ما تزيد المجتمع إلا سُخطاً وبُعداً وشتاتاً من خلال هؤلاء ، على الرغم من وجود علماء ومشايخ أفاضل قد أثنوا ركابهم وشابت لحاهم ومنذ نعومة أظفارهم وهم في طلب العلم حتى علا كعبُهم وذاع صيتُهم وشهد لهم القاصى والدانى فمن هؤلاء العلماء والمشايخ الأفاضل من لا يعمل في وزارة الأوقاف ،

ومنهم من يعمل تحت مظلة وزارة الأوقاف في المديريات وهم مشايخ أفاضل وأجلاء لا نزكيهم على الله ، إلا أنهم للأسف الشديد فبدل أن يُستغلَّ أمثال هؤلاء وغيرهم نجدهم قد جُردوا من كل المسؤوليات والمناصب في وزارة الأوقاف والمديريات رغم قدَمهم وأهليتهم ويتم إقصاؤهم وتهميشهم بشكل ملحوظ ومقصود من وزارة الأوقاف ومديرياتها ، وأتوا بآخرين لا هم لهم إلا التضييق على الناس في المساجد ومنع العلماء والمشايخ وطلبة العلم من نشر الخير، وملاحقة الخطباء ومراقبتهم هل التزموا بخطبة الأوقاف حرفياً أم لا ، وملاحقة الوعاظ ومراقبتهم هل التزموا بكتاب الأطر أم لا ، وملاحقة الأئمة ومراقبتهم هل قرأوا البسملة وقنتوا في صلاة الفجر أم لا ... هل هذا مَبْلغُ علمهم وجُهدهم؟!

وهم يزعمون أنهم يتمسكون بمذهب الإمام الشافعي رحمه الله وهم لم يتمسكوا بمذهبه إلا في فروع فقط بل وفي مسائل خلافية محدودة وتركوا المسائل المهمة ، بل وتركوا العقيدة والأصول التى يقوم عليها أصل هذا المذهب .

فلماذا لا يُدرس مثلاً كتاب شرح السنة للإمام المزني (ت: ٢٦٤ه) وقد كان هذا الإمام من طلاب الإمام الشافعي رحمه الله وقد شمل كتابه أكثر أبواب العقيدة ، ولماذا لا يدرس أيضاً كتاب عقيدة الإمام الشافعي لمحمد بن رسول البرزنجي الحسيني (ت الدرس أيضاً كتاب عقيدة الإمام الشافعي لمحمد بن رسول البرزنجي الحسيني (ت ١١٠٣ه) ، وغيرها من الكتب النافعة المفيدة؟! تركنا كل هذه الكتب وغيرها ، وتركنا الإرث العظيم الذي خلفه لنا الإمام الشافعي في العقيدة والأصول وكل أبواب الحديث والفقه والاجتهاد وتمسكنا بإلزام الأئمة بقراءة البسملة والقنوت في صلاة الفجر؟!!

على الرغم من أنه كان لدينا علماء ومشايخ من أهل السنة الأفاضل سواء الذين ينتسبون لوزارة الأوقاف أو غيرهم كانوا يقومون بدورهم في نشر العلم الشرعي من خلال ما يقومون به من دروس علمية ومحاضرات عامة وتوعوية أثرت الساحة العلمية والدعوية في المنطقة من خلال نشر مذهب الإمام الشافعي وغيره من المذاهب، ورغم ذلك لم يتم إتاحة الفرصة لهم ولا حتى من الظهور في وسائل الإعلام المختلفة كالتلفاز والإذاعة والصحافة وغيرها كما أتيحت الفرصة لغيرهم وكأن هذه الوسائل حكراً على فئة معينة وطائفة معينة وأناس معينين..!

مما يجعلنا فعلاً نتساءل لماذا هذا الإقصاء ولماذا هذا التهميش المقصود وما هذا التغير المفاجئ في السنوات الماضية الذي لم نعهده من قبل في بلدنا وأين هو التسامح والتعايش الذي نتغنى به ونحن في بلد السلام والتسامح والتعدد المذهبي فبدل أن يتم احتواء أمثال هؤلاء العلماء والمشايخ الأفاضل والاستفادة منهم ومن علمهم وخبراتهم وتجاربهم يتم إقصاؤهم وتهميشهم ؟؟!

نحن يا وزارة الأوقاف بحاجة إلى تظافر الجهود وتكاتف الجميع واستغلال كل الطاقات المكنة من أجل النهوض بهذا البلد في الوقت الذي تكالبت علينا الأمم والأقوام من الداخل ومن الخارج، فتداعت علينا كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها فكان لزاماً على أهل العلم من المشايخ وطلبة العلم الأفاضل من أهل السنة - بل وغيرهم - أن يضطلعوا بدورهم كلٌ في حدود قدرته واستطاعته وإمكانياته ، وأن يقوموا بتوعية الناس وتذكيرهم ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة من خلال المساجد والمنابر والحملات التطوعية والتي كان لها بالغ الأثر في مجتمعنا بفضل الله عز وجل فصلاح الفرد هو صلاحٌ للمجتمع وهو بالتالي صمام أمان واستقرار للأوطان.

من هنا ندعو وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى تدارك هذا الأمر وعدم جرّ المنطقة والمجتمع إلى الطائفية من خلال هذه القرارات وهذا المنع الذي حصل وصدر من أناس بيدهم السلطة ومنعوا الخير عن هذا البلد وهذه المساجد، في الوقت الذي يتفنن فيه أهل الفساد والباطل على نشر فسادهم وباطلهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها دون حسيب أو رقيب ودون منع أو إيقاف. فبدل أن تمنعوا هؤلاء وتضيقوا عليهم تمنعون أهل الخير في المساجد والمنابر؟؟!

فهذه كارثة كبرى ومصيبة عظمى، فظهور المعاصي والفتن في البلاد هو نذير شؤم وعذاب، فلا شك أن الرذائل والفتن لا تنتشر في مجتمع إلا أفسدته، وأحلت به عقاب الله وعذابه، وعندئذ يعم البلاء الصالح والطالح، كما قال تعالى: {وَاتَّقُوا فَتْنَةً لا تُصيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعقابِ} [الانفال:٢٥]. وكما في الحديث السابق: «أنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثْرَ الْخَبَثُ».

لذلك حتى ننعم بالخير في هذه البلاد الطيبة ويبارك لنا الله عز وجل في زروعنا وثمارنا وكل أرزاقنا وجميع مصادر ثرواتنا فعليكم ألا تمنعوا مساجد الله ولا تمنعوا الخير من إقامة الدروس والمحاضرات والمواعظ والخطب من خلال منع هذه التصاريح ، وكونوا عوناً وسنداً لإخوانكم في الله من أجل إقامة دين الله عز وجل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكفوا أيدي السفهاء وناشري المعاصي والرذائل في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي ولا تكونوا سلماً لهؤلاء وحرباً على أهل الخير منهم ، وعليكم بلَجْم كل ما من شأنه يؤدي إلى هذه الفتنة فإنها إذا عمّت وطغت سيكتوي بنارها الجميع في ظل هذه الدعوات التي استغلها بعضهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من أجل بث بذور الفتنة والشقاق والطائفية والعصبية والخروج عن طاعة ولي الأمر ، وهذا الذي سيؤدي بنا -إن حصل والعياذ بالله- إلى الضياع والدمار وهلاك البلاد والعباد إذا لم نتدارك هذا الأمر سريعاً بقرارات شجاعة وجريئة منكم ومن جميع الجهات الرسمية الأخرى في البلد.

لذلك نتمنى من وزارة الأوقاف أن تقوم بدورها وألا تنأى بنفسها عن ما يحدث في هذا البلد وما يصدر من قرارات في مديرياتها ومن مسؤوليها وكأن الأمر لا يعنيها بحجة أن هذا شأن داخلي بين المديرية وبين موظفيها المنتسبين إليها يُحَلُّ داخلياً فالأمر قد تجاوز ذلك يا وزارة الأوقاف ، فقد سئمنا والله من هذا التهرب واللامبالاة عن ما يجري من أمور وما يُحاك من قرارات في وزارتكم وفي مديرياتكم .

نتمنى أن نرى قريباً تعميماً صريحاً وجريئاً في شأن هذه التصاريح وغيرها وأن تدعموا فعلاً حلق القرآن الكريم طوال العام وفي جميع مساجد مناطق أهل السنة كما تدعمونها في مناطق أخرى في عُمان من خلال ما نراه ونسمع عنه بين الفينة والأخرى من انتشار وإقامة مدارس ومراكز لتحفيظ القرآن الكريم وانطلاق فعاليات وبرامج ومشاريع تلاوة وحفظ القرآن الكريم وغيرها خلال العام كله وليس في الصيف فحسب، وحتى تعلموا أين الخلل وحجم المعاناة التي نعاني منها انظروا كم عدد المشاركين الذين يشاركون في مسابقات حفظ وتلاوة القرآن الكريم في مناطق أهل السنة والمناطق الأخرى، وانظروا أيضاً أين يتركز أكبر عدد لحفظة القرآن الكريم في عُمان لتعلموا مكمن الخلل ومدى المعاناة والتقصير واللامبالاة من بعض المديريات والمسؤولين فيها، وأما ما ترونه من عدد

بسيط لحفظة القرآن الكريم هنا وهناك فهو أغلبها بجهود فردية وذاتية واهتمام ورعاية من بعض الأسر البسيطة في ظل الغياب المستمر وعدم الاهتمام والرعاية من مديريات الأوقاف طوال العام بهؤلاء الحفظة لكتاب الله واقتصارها فقط ولفترة محدودة في الفترة الصيفية وهل تظنون أن الفترة الصيفية والتي قد لا تتجاوز شهر فقط هي كافية لأن تخرج حفظة لكتاب الله ؟؟!

وكذلك من أسباب ظهور بعض الحفظة القليلين هو اهتمام بعض الأئمة والمتطوعين وحفظة القرآن ومحاولة تعليم القرآن لهؤلاء النشء سراً وكأننا في دولة غربية أو كأن من يعلم القرآن يرتكب خطا أو جرماً ما خوفاً من مديرية الأوقاف ومنعها ، فلهذه الأسباب وغيرها من الأسباب التي ساهمت في منع هذه التصاريح والتضييق والتشديد طوال كل تلك السنين على الأئمة والوعاظ والخطباء والمتطوعين من معلمي وحفظة القرآن الكريم تقلص عدد الحفظة لكتاب الله عز وجل في مناطقنا ، مع عدم وجود الدعم المعنوي والمادي وعدم متابعة وتحفيز وتشجيع من المديريات التي تقع في مناطق أهل السنة خصوصاً ، وهذا بسبب انشغال هذه الديريات للأسف الشديد واهتمامها بأمور ثانوية كالبسملة والقنوت في صلاة الفجر وغيرها من الأمور البسيطة وعدم اهتمامها ولا رعايتها للقرآن الكريم مثل المديريات في المناطق الأخرى ، لذلك نتمنى أن تدعموا حلق القرآن الكريم هذه وبقوة وألا تشترطوا هذه التصاريح أو على الأقل أن تكون هناك مرونة في الحصول على هذه التصاريح بكل سهولة ويسر وبدون تعقيد أو انتقائية.

كما نتمنى أن نرى منكم قرارات شجاعة وتوقفوا هذه المهازل التي تحدث في مديرياتكم من خلال تنصيبكم لأناس ليسوا أهلاً لهذه المناصب ولا أن يتولوا هذه المسؤوليات فبدل أن يقوموا بنصرة دين الله عز وجل ونشر الخير في ربوع البلاد ومحاربة الفساد والفتن قاموا بإيقاف هذا الخير عن البلاد فمنعوا وضيقوا على حلق القرآن الكريم ومنعوا المشايخ والعلماء الأفاضل وجلبوا أناس غير عمانيين من خارج البلاد بوظائف أئمة وخطباء حتى يؤموا ويخطبوا بالناس في المساجد والمنابر وكأن أرحام النساء في عُمان عجزت أن تلد أئمة وخطباء، وأتوا بوعاظ من خارج البلاد – وهذا لن تجده إلا في مناطق أهل السنة فقط – ، وقد أتوا بهؤلاء الوعاظ والخطباء الوافدين

من خارج البلاد ليُعلّموا الناس أمر دينهم -زعموا- وقاموا بتعيينهم وتوظيفهم أو تعاقدوا معهم في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات الباحثين عن عمل وزيادة نسبتهم إلى أعداد كبيرة جداً، في الوقت التي تزعُم فيه وزارة الأوقاف وكل الوزارات والجهات الرسمية أن هناك قلة في الموارد وشح في الوظائف وعدم وجود درجات واعتمادات مالية جديدة على الرغم من وجود أعداد كبيرة من الخريجين العمانيين من مختلف الجامعات الإسلامية والكليات الشرعية سواء من داخل السلطنة وخارجها وعلى درجة علمية عالية من الكفاءة إلا أنه يُؤتى بهؤلاء الوافدين من خارج البلاد ويتم تعيينهم والتعاقد معهم أئمة وخطباء ووعاظ بدل المواطنين...!! فنقول للمسؤولين لماذا هذا الهَدْر لمقدرات ومدخرات البلاد لغير العمانيين في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من قلة ذات اليد وضيق العيش وعدم وجود وظائف وكثرة الباحثين عن عمل من خريجي وأصحاب الشهادات الإسلامية والشرعية ..؟!!

فنصيحتي لمن يقف وراء منع الخير عن المساجد ومعاداة أهل الخير من أهل القرآن والمشايخ والعلماء -ورثة الأنبياء وأخشاهم لله- وطلبة العلم والدعاة المؤمنين المتقين منهم ؛ احذروا من سخط الله وغضبه ومعاداة أوليائه سواء بمنعهم أو ببغضهم أو إيذائهم ، ففي الحديث عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رَسُولُ الله عليه : « إنَّ الله تَعالى قال: مَنْ عَادَى لي وَليّاً فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ .. »

ولا يغرنكم حلمُ الله عليكم وإمهالُكم له فإنه من عادى أوليائه وآذاهم فإن الله يُعلمُه أنه محاربٌ له، وإذا حاربَ اللهُ عبداً أهلكه، وهو يُمهل ولا يُهمِل، ويُمد للظالمين مداً ثم يأخذهم أخْذَ عزيز مقتدر.

لذلك راجعوا أنفسكم يا من توليتم وتقلدتم المناصب في وزارة الأوقاف والمديريات وصرتم تحاربون الخير وأهل الخير فإن المناصب لن تدوم ، وصدق رسولنا حيث قال كما في صحيح البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه: « حقٌ على الله ألا يرتفع شيءٌ من الدنيا إلا وضعه » ، واحذروا من الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة عندها يكون الحسرة والندامة ، قال تعالى: {وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ..} [الزخرف: ٣٩].

فمطالبنا يا وزارة الأوقاف والشؤون الدينية نجملها ونحصرها في النقاط التالية:

- 1. إعادة منح وتجديد تصاريح الدروس والمحاضرات والخطب لمن طلب الحصول عليها من العلماء والمشايخ والدعاة وطلبة العلم من أهل السنة السلفيين كما هو معمول به سابقاً دون أى عقبات أو عراقيل.
- ٢. إعادة المجد لدروس القرآن الكريم في جميع مساجد أهل السنة كما كان في سابق عهدها سواء كان للصغار أو الكبار أو للرجال أو الإناث والاهتمام بها ورعايتها طوال العام وليس فقط في الصيف كما هو ملاحط الآن وتنتظرون الحفل الختامي من أجل الظهور إعلامياً فقط وكأنكم ترعونها وتشرفون عليها فعلا بل نتمنى أن يكون اهتمامكم أكبر من هذا وأن ترعونها فعلا وتحثوا عليها وتُرغّبوا فيها طول العام وتكريم من كان حريصاً عليها وعلى استمرارها سواء من الأئمة أو غيرهم ، وعدم الاقتصار أو التركيز على التعليم في مدارس أو مراكز تحفيظ القرآن الكريم فقط فهي لا تكفي ولا تغطي جميع المناطق السكانية مع التمدد العمراني والسكاني ، بل جعلها جنباً إلى جنب مع دروس تحفيظ القرآن الكريم في المساجد.
- 7. إيقاف التعيينات والتعاقدات العشوائية للأئمة والوعاظ والخطباء من غير المواطنين والالتفات إلى حال المواطنين الخريجين من الكليات والجامعات الإسلامية الذين أصبحوا بأعداد كبيرة بلا وظائف فهم أولى بهذه التعيينات وبهذه الأموال التي تُصرف وتُنفق ، فكم سيعولوا من أسر وكم سيفتحون من بيوت وكم سيسدوا من عجز فقد أرهقتهم صروف الدهر وتقلبات الزمن فألا تكونون عوناً لهم ..؟!
- السماح لمن أراد من الأئمة المعينين في وزارة الأوقاف بإلقاء الدروس والمحاضرات والمواعظ كما كان في السابق ، فلا يشترط على أمثال هؤلاء إن كان لديهم العلم الشرعي ويرغبون في نفع الناس أن يكون لهم تصريح كغيرهم الذين لا يعملون في وزارة الأوقاف وخصوصاً أن هؤلاء أئمة معينين رسميين في وزارة الأوقاف ، ومن كان منهم عليه ملاحظات فاجلسوا معه وناقشوه في هذه الملاحظات فإما أن تُقنعوه ويقوم من سلوكه وما تلاحَظ عليه ، وإما أن يُقنعكم بوجهة نظره ربما تخفى عنكم أشياء فيوضح هو بنفسه ما التبس عليكم فاستمعوا له ولا تستمعوا من غيره .

- السماح للأئمة والخطباء وطلبة العلم الذين لديهم العلم على قراءة كتاب رياض الصالحين بعد صلاة العصر أو غيره من الكتب المفيدة النافعة دون منع أو تضييق.
- ٦. السماح للأئمة والخطباء والوعاظ من أهل السنة السلفيين وغيرهم الذين يعملون في وزارة الأوقاف بالمشاركة في الملتقيات والفعاليات والندوات وإلقاء المحاضرات وأوراق العمل في الجامعات والكليات والمدارس دون تقييد أو منع أو تضييق بل ومكافأتهم على اجتهادهم وسعيهم ونشاطهم.
- السماح للأئمة والوعاظ سواء الذين يعملون في جوامع السلطان قابوس بديوان البلاط السلطاني أو غيرهم من إلقاء المحاضرات والدروس والمواعظ والخطب في الجوامع والمساجد التابعة لوزارة الأوقاف ما دام أنه سيكون فيه النفع والفائدة للفرد والمجتمع فنحن في زمن بحاجة إلى تظافر الجهود وتكاتف الجميع وهذا قد كان معمول به سابقاً ولا ندرى ما الذي تغير ..!
- ٨. عدم تقييد الذي يعملون بوظيفة واعظ في وزارة الأوقاف بكتاب الأطرأو غيره وترك المجال لهم في اختيار ما يناسبهم من عناوين ومواضيع بما يناسب واقع الحال للمدعوين ما دام أن هذه المواضيع لا تتنافى مع قوانين وأنظمة البلد.
- ٩. إعادة النظر في مدة انتهاء التصاريح وهو سنتين ولا ندري ما الفائدة من هذا التحديد ولماذا لا يكون ساري المفعول بلا تحديد ما دام أن التصريح قد أعطي لمن قدَّم عليه بعد أن اجتاز المقابلة ، أو على الأقل يمكن تمديد فترة انتهاء التصريح لمدة ٥ سنوات على الأقل بدلاً من سنتين فانتهاء التصريح بعد مرور سنتين لا معنى له.
- •١٠. إعادة النظر في مسألة عمل المقابلات للعلماء والمشايخ الكبار ممن عُرفوا بالرسوخ في العلم وأهليتهم للفتوى ، فلا يُعقل أن يَدخل هؤلاء في مقابلة كغيرهم للحصول على هذه التصاريح وهم أكبر سناً وعلماً وقدراً ومنزلةً ويأتي موظف صغير أقل سناً وعلماً ويقابل هذا العالم الكبير وكأنه طالب علم صغير ليأتي هذا ويختبره ويرى مدى علمه وسعة اطلاعه حتى يعطيه هذا التصريح وهو قد عرف في هذا البلد بعظم مكانة ورسوخ منزلة وسعة علم فلا يُعقل أن يدخل في مقابلة محسومٌ أمرها إلا إذا كان هناك أمرٌ يُراد أن يُحاك من خلال عمل هذه المقابلة..!!

- ۱۱. الماذا لا تشكل اللجان المختصة بالنظر في شأن هذه التصاريح من كل مديرية بدل أن تكون هذه اللجان مركزية من الوزارة فقط ، وما فائدة المديريات وهذه الدوائر والأقسام وهذه المبالغ التي تُصرف إذا كانت لا تستطيع حتى النظر في شأن هذه التصاريح ، ومما يضطر الواحد عند تقديم الطلب أن ينتظر عدة شهور حتى تأتي هذه اللجنة من الوزارة وقد تأتي وترجع دون علم مُقدِّم الطلب بذلك بسبب تقصير الموظفين في المديريات عن إبلاغ مقدمي الطلبات بموعد حضور هذه اللجان عن قصد أو غير قصد مما يضطر إلى الانتظار شهور أخرى حتى موعد حضور هذه اللجان وربما تتكرر المشكلة مرة أخرى أيضاً .
- ۱۲. في حال رفض أي تصريح لماذا لا يتم بيان أسباب الرفض؟ ، وما هو الأساس الذي قام عليه هذا الرفض لأنه تلاحظ أن بعض الطلبات تُرفض لأسباب غير معلومة ربما تكون أسباب شخصية أو مزاجية أو انتقائية أو مذهبية أو طائفية ، لذلك نتمنى أن تكون هناك مصداقية وشفافية في هذا الموضوع ، فمن كان عليه ملاحظات وتم رفض طلبه لا بد أن يبين له أسباب الرفض حتى يعرف الصواب من الخطأ في ذلك أو يرد ويوضح ما تلاحظ عليه من أسباب ، وأن يُمنح فرصة أخرى حتى يراجع نفسه ويقوم من سلوكه إن كان فعلاً ، وما يمكن إصلاحه فقوموا بإصلاحه لا أن تتركوه هكذا بلا إصلاح فهدفنا صلاح الفرد والمجتمع ، فلربما كان مُقدّم الطلب على عدم علم أو اطلاع على ما تلاحظ عليه فكونوا خير سند وعوناً لإخوانكم على تصحيح ما اعوج منهم إن كان هناك من اعوجاج فعلاً .
- ١٣. أن تكون هناك لجنة للتظلمات في وزارة الأوقاف تُعنى بالنظر في قضايا رفض طلبات التصاريح وغيرها من الأمور الأخرى إذا ما طلبَ أصحابها ذلك، ومناقشة أسبابها لمعالجة مختلف القضايا فلا يوجد رفض لمجرد الرفض ولا يوجد ما يسمى تحفظات أمنية على مقدمي طلبات التصاريح فقد صارت هذه العبارة شماعة للتستر والتجاهل ورفض الطلبات التي يقدمها المشايخ والعلماء وطلبة العلم من أهل السنة السلفيين، فمن رُفض طلبه فعليكم أن تتحلوا بالشجاعة لتقابلوه وتناقشوه وتبينوا له أسباب الرفض فنحن في دولة المؤسسات والقانون.

- 1. أن تحاسبوا كل من كان مُقصراً أو كان سبباً في منع هذه التصاريح الجديدة أو تجديدها عن أهل السنة السلفيين وغيرهم سواء من الوزارة أو من المديريات وسواء الطلبات السابقة أو التي ستأتي لاحقاً ، وأيضاً متابعة الموظف أو المسؤول الذي رَفَض أو أهمل أو أخفى هذه الطلبات في دُرج مكتبه ولم يعرضها على اللجان أو الجهات الرسمية لإكمال بقية الإجراءات ، زاعماً بعد ذلك وبعد مراجعات ومتابعات أن الطلبات مفقودة أو لم يتم العثور عليها وهو من أخفاها أو أهمل وقصر في إرسالها ومتابعتها.
- ١٥. عدم تقييد وإلزام الخطباء بخطبة الأوقاف حرفياً. ولماذا يتم ملاحقة ومعاقبة من لا يتقيد بهذه الخطبة؟! فيمكن الطلب من الخطباء الالتزام بعنوان الخطبة مع ترك المجال لهم في التعبير كُلاً بطريقته وأسلوبه حول عنوان ومضمون تلك الخطبة.

فمع هذا التشدد الذي نراه في مسألة الالتزام والتقيد بخطبة الأوقاف حرفياً إلا أننا لا نرى هذا التشدد والتضييق إلا على أهل السنة السلفيين خصوصاً، لأننا نرى عدم التزام البعض الآخر من الخطباء بهذه الخطبة سواء من الخطباء المواطنين أو الوافدين الذين تم استجلابهم من الخارج بل ويحضر هذه الخطب بعض المسؤولين من الوزارة والمديريات دون أي إنكار، وتكون هذه الخطبة غير متوافقة لا عنواناً ولا مضموناً مع خطبة وزارة الأوقاف بل وقد تكون ارتجالية وقد يقع الخطأ أو السهو أو النسيان بهذا الارتجال وفي المقابل لا نرى هذا التشدد أو المنع أو الإيقاف أو الاستدعاء كما هو حاصل مع خطباء أهل السنة السلفيين ..!!

حقيقة نقول أنه لا ينبغي التشديد كثيراً في هذا الأمر كأن من خالف خطبة الأوقاف كأنه ارتكب جُرماً عظيماً يستحق العقوبة والوعيد عليه رغم أن الخطبة البديلة التي كأنه ارتكب جُرماً عظيماً يستحق العقوبة والوعيد عليه رغم أن الخطبة البديلة التي بها ليس فيها إلا قال الله وقال رسوله وفيها نصح وتذكير للناس بما هم بحاجة إليه من واقع حالهم ولا تتعارض مع أنظمة وقوانين البلد فلم كل هذا التشدد والوعيد؟ فمثلاً يا وزارة الأوقاف أنتم تعلمون أن أول ركن من أركان الإسلام هو الشهادتان وهو توحيد الله عز وجل وهو أول أمر دعا إليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما دعا إليه جميع الأنبياء من قبله ، قال الله تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّة رَسُولاً أن اعْبُدُوا اللَّه وَاجْتَنبُوا الطَّاغُوتَ} [النحل: ٣٦]

ورغم أهمية هذا الموضوع ولكننا لا نرى خطبة من خطبكم تتكلم عن هذا الأمر المهم الذي هو أصل وأساس الدين كله ، ولم نجد أيضاً خطبة تتكلم وتحذر من أمر مهم وخطير جداً وهو يهدم كل الأعمال الصالحة وهو ضد التوحيد ألا وهو الشرك بالله ، الذي قال الله عز وجل عنه: {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرُكَ بِه وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذُلِكَ لَمَن يُشْرُكُ بِه وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذُلِكَ لَمَن يُشَاءُ وَمَن يُشْرُكُ بِاللَّه فَقَدْ ضَلَّ ضَلاً لاَ بَعيدًا} [النساء: ١١٦]

وأيضاً لم نسمع خطبة تتكلم عن الركن الثاني من أركان الإسلام ألا وهو الصلاة وتبينون فضلها وأهميتها وحُكم وعقوبة تاركها ومن يتهاون فيها.

وأيضاً لم نر مثلاً خطبة واحدة تتكلمون فيه عن أكبر الكبائر ألا وهو السحر والسحرة والمشعوذين والعرافين والدجالين وحُكم وخطورة سؤالهم وإتيانهم رغم انتشارهم في مجتمعنا والذين أخذوا يفتكون بالمجتمع فتكا وأخذوا يفرقون بين المرء وزوجه وكانوا سبباً في انتشار الطلاق وكثير من الأمراض في مجتمعنا وأخذوا ينشرون الفتن ويأكلون أموال الناس بالباطل دون حسيب أو رادع أو رقيب.

ولم نر أيضاً خطبة تتكلم فيه عن التي سميت بأمّ الخبائث وأيضاً أم الكبائر ألا وهي الخمر والتي قد اجتمعت كل موبقات الذنوب وموجبات النَّدم فيها ؛ حيث إنَّها مفتاح كلِّ شرِّ ومنفذ كلِّ بلاء ، فقد جمعت كل الخبائث الدينية والدنيوية إلا أننا لم نرى خطبة واحدة تتكلم عن هذا الأمر رغم خطورته .

وأيضاً لم نر خطبة تتكلم فيه عن كبيرة من كبائر الذنوب ألا وهي الربا وخطورة وتحذير الناس من التعامل مع البنوك الربوية لما له من أضرار إجتماعية، وخلقية، وماليّة على الفرد والمجتمع بمّا يحدثه من اختلال في التّوازن الاقتصاديّ في المجتمع وعمل على نشر الكراهيّة بسبب استغلال ضعف وحاجات الناس.

وأيضاً لم نر خطبة جريئة تتكلم فيه عن فاحشة اللواط وفاحشة الزنا والعياذ بالله التي تؤدي إلى انتشار الرذيلة وفساد المجتمع ، ولا ذكر الأسباب التي تؤدي إلى هذا الأمر من عدم الستر والحياء والاختلاط بين الرجال والنساء في الوظائف والمدارس والجامعات والكليات فقد استهان كثير من الناس اليوم بكثير من المحرمات حتى أصبحت لديهم كأنها أمور عادية ، فاختلط الحلال بالحرام عند تلك الفئة من الناس ، فأضحوا لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً.

وأيضاً لم نر خطبة تتكلم فيه عن حقيقة قد غَفَلَ عنها كثير من الناس ألا وهي حقيقة الموت فلم لا يتم التذكير بهذا الأمر ونبينًا صلى الله عليه وسلم قد أوصانا بكثرة ذكره حيث قال: « أكثروا من ذكر هادم اللذات » وهذه حقيقة ستمر على كل واحد منا شئنا أم أبينا فذكّروا الناس بهذا الأمر الجلل الذي سيُصيبنا جميعاً لا محالة لعل هناك من يتذكر قبل الرحيل والندم.

هل رأيتم يا وزارة الأوقاف ويا من تُعدون خُطب الجمعة كم فاتكم من خُطب وعناوين ومواضيع مهمة؟! ، فمثل هذه المواضيع وغيرها من المواضيع المهمة ينبغي أن تُذكّر وتُكرّر بين الفينة والأخرى لأنه قد تساهل فيها كثيرون واكتوى بنارها آخرون فلا ينبغي تجاهلها والاهتمام بمواضيع أخرى لا تسمن ولا تغني من جوع في حين يتم تجاهل أهم المهمات من أمور الدين وأصول الإيمان.

لذا نؤكد أنه لا ينبغي التشديد على مسألة إلزام الخطباء بخطبة الأوقاف بل تكون اختيارية فمن أراد خطبة الأوقاف فها هي بين يديه ، ومن أراد أي يخطب عن أي موضوع آخر فدعوا الخطباء يبدعوا ويبحثوا ويطلقوا طاقاتهم وإمكانياتهم واتركوا لهم الحرية والمجال في اختيار العناوين والمواضيع التي تناسب واقع حالهم ومنطقتهم بشرط عدم تجاوز الخطوط الحمراء التي تحددها الوزارة ، صحيح أن هناك بعض الخطب قد تكون عامة ومن المفيد أن تعمم على جميع جوامع السلطنة ، إلا أن هناك خطب أخرى كثيرة ليست بالضرورة أن تكون مناسبة للجميع في كل محافظات ومناطق السلطنة فقد تكون مناسبة في منطقة معينة وقد لا يناسب غيرها أو قد تكون مناسبة لمسجد ما ومسجد آخر لا يناسبه ، فمثلا: قد يكون موضوع الخطبة في مساجد وجوامع السلطنة عن آداب النكاح وقد يكون هناك جنازة لشخص ما يُصلي عليه بعد صلاة الجمعة في ذلك المسجد فهذه الخطبة حتماً ليست مناسبة لواقع هذا الحال وفي هذا الظرف وقيسوا على ذلك.

ويتأكد هذا الأمر كثيراً في ترك الحرية والمجال للخطباء في اختيار العناوين والمواضيع التي تناسب واقع الحال إذا علمنا أن هذه الخطب قد تحتوي على العديد من الأخطاء كما هو ملاحظ في بعضها والتي قد تمر بلا تدقيق ولا مراجعة كما يبدو وإلا كيف تمر مثل هذه الأخطاء إذا تم تدقيقها ومراجعتها ، بل كثير من الخطب من وزارة الأوقاف قد تكون ركيكة وغير منسقة

ومشتتة الأفكار وغير مرتبة ولا يوجد لها أي وقع على المستمع ، بل قد يخرج المستمع منها ولا يدري ما عنوان ولا مضمون الخطبة ، لأن الخطبة قد خلت من عناصر الجذب والتشويق وفيها من السجع المبالغ فيه حتى فقدت الخطبة قيمتها وأثرها ، لذلك نتمنى عدم التشديد في مثل هذه الأمور وركزوا على مضمون الخطبة وألا تتعارض هذه الخطبة مع أنظمة وقوانين البلد .

ولكن نقول من ثبت لديكم وبالأدلة أنه خالف هذه الأنظمة والقوانين وتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها الوزارة فعليكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة تجاهه ويمكن إنذاره أو إيقافه ومعاقبته ومنعه عن الخطابة إذا تكرر منه ذلك ولكن لا تعمموها على الجميع فلا تزر وازرة وزر أخرى ، واعلموا أن المرء لا يُؤخذ بجريرة غيره.

وأخيراً ندعو الجميع إلى أن يدعموا قضيتنا وحسابنا هذا على تويتر سواء بالمتابعة أو الإعجاب أو المشاركة بنشره أو إعادة التغريد أو تصوير شاشة التغريدات ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة حتى تصل إلى المسؤولين في #وزارة _الأوقاف فمطالبنا ليست كبيرة ولا مستحيلة بل تحتاج إلى جرأة وشجاعة في اتخاذ القرار وإعادة الحقوق والذي هو بلا شك سيكون له بالغ الأثر على الفرد والمجتمع في الوقت الذي كثرت فيه الفتن وجاءت يرقق بعضها بعضا ، كما ورد ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم: « ... وإن أمتكم هذه جُعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرَها بلاءٌ وأمور تُنكرونها، وتجيء فتنة يُرقِّق بعضها بعضاً».

فها نحن في آخر الزمن الذي حذّر فيه النبي صلى الله عليه وسلم من أن هذه الأمة سيصيبها بلاء وأمور تنكرونها فأي بلاء أعظم مما نحن فيه نسأل الله العافية والسلامة.

وأيضاً الحديث الذي ورد في صحيح البخاري ومسلم: « لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ ، وَتَكْثُرَ النَّلاَزلُ ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ ، وَتَطْهَرَ الْفَتَنُ ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ .. »

وأيضاً الحديث النبوي الشريف الذي ورد في صحيح البخاري ومسلم: «ستكونُ فتن القاعدُ فيها خير من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي ...» ، فأمام هذه الفتن وانتشارها واتساع رقعتها هل يُعقل أن يُمنع أهل الخير من المشايخ والعلماء وطلبة العلم من المساجد والمنابر وهم «الذين يُصْلحونَ ما أَفْسَد الناس» كما أخبر بذلك نبينا عليه الصلاة والسلام؟؟!

رسالة خاصة أخيرة إلى وزير الأوقاف والشؤون الدينية نرى الكثير من الدعوات والنداءات والشعارات في مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ومختلف المحافل الدولية والمحلية والتي تشيد بأن بلدنا عُمان هو بلد السلام والتسامح والتعدد المذهبي وأنها تنبذ الطائفية والعنصرية وهذا النهج الذي أرسى دعائمه صاحب الجلالة حفظه الله ورعاه إلا أننا في الحقيقة رغم هذه الشعارات والنداءات إلا أننا لا نرى هذا التسامح وهذا الانفتاح مع أهل السنة السلفيين خاصة كما نراه مع الجميع ، فما الذي يجده المسؤولون في وزارتكم ومديرياتكم على أهل السنة والجماعة السلفيين في عُمان حتى يجدوا منهم كل هذا التضييق والتشديد والمنع؟؟!

فحقيقة يا معالي الوزير ونحن نجمع النقاط في هذه الرسالة ليُصدم المرء عن حجم المعاناة والإجحاف التي يلقاها السلفيون في عُمان ونحن نُشهد الله أن هذا هو الواقع وما هو حاصل دون مبالغة.

تلك آثارهم تدل عليهم *** فانظروا بعدهم إلى الآثار

فانظر يا معالي الوزير إلى شأن ما يحصل في داخل وزارتكم ومديرياتكم وانظر إلى أثر هذه القرارات فهي شاهدة على ذلك بما لا يدع مجالا للشك فقد لا تُحسون بحجم المعاناة وقد تقولون أن ما ذُكر غير صحيح أو أنه مبالَغٌ فيه ولكن نقول لا يُؤلمُ الجَرحُ إلا من به ألمُ.

لذلك نتمنى أن تكون هناك متابعة شخصية منكم يا معالي الوزير من أجل استقصاء الحقائق حول ما ذُكر في هذه الرسالة حيث أن هذا الأمر يتطلب منكم بحق فتح تحقيق محايد ومستقل ونزيه وشفاف في هذا الشأن - إن كنتم فعلاً تريدون التأكد وإصلاح الأمر وتداركه - ، فراجعوا يا معالي الوزير سياساتكم وقراراتكم ومديرياتكم ومن وليتموهم المسؤولية وصنع القرار فيها حتى لا يحصل ما لا يُحمد عقباه بسبب ما يستغله بعض الأشخاص من زرع بذور الفتنة والخلاف فيما بيننا والله من وراء القصد.

حفظ الله بلادنا من كل سوء وجنبنا الفتن والمحن والشرور ما ظهر منها وما بطن ، وحفظ الله مولانا صاحب الجلالة ومتعه بطول الصحة والعافية والعمر المديد إنه ولي ذلك والقادر عليه.